قــرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٨

بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة بشأن مشروع الصرف الصحى للقاهرة الكبرى والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٦/٥/١٩٨١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المــادة ١٥١ من الدستور ؛

قــرر :

(مادة وحيـدة)

ووفق على مذكرة التفاهم بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكــة المتحدة بشأن مشروع الصرف الصحى للقاهرة الكبرى والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٦/٥/١٩٨١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ٠

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ رمضان سنة ١٤٠٨ (١٥ مـايو سنة ١٩٨٨) ٠

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٧ ذى القعــدة سنة ١٤٠٨ الموافق ٢١ يونيه سنة ١٩٨٨ ٠

مذكرة تفاهم

بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا وحكومة جمهورية مصر العربية

بخصوص

مشروع الصرف الصحى للقاهرة الكبرى

انطلاقا من فهم ووعى كل من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا وحكومة جمهورية مصر العربية لما يعود عليهما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من التنفيذ الفورى والسريع لمشروع الصرف الصحى للقاهرة الكبرى والمحدد بالدراسة التى وضعها تايلور بنى وشركاه والتى وافق عليها بعد دراسة مستفيضة مكتب الامبريك الاستشارى للهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى •

وتعبيرا عن تعزيزهم للاجراءات التى تم وضعها لتأكيد سرعة تنفيذ الأعمال خاصة فى الضفة الشرقية •

فقد توصلوا الى ما يأتى :

١ ــ تهدف هذه المذكرة الى تبيان أن المشروع يتضمن كل الأعمال المتعلقة بالضفة الشرقية والموضحة بالملحق المرفق والمشار اليه بمشروع الضفة الشرقية •

٢ ــ تقدم حكومة المملكة المتحدة من خلال ادارة التنمية لأعالى البحار منحة لا تزيد عن ٥٠ مليون جنيه استرلينى وستكون تفاصيل هذه المنحة متضمنة اقتراحات صرفها والشروط المرفقة موضوع خطابات متبادلة منفصلة •

٣ ــ سوف تقدم هيئة ضمان الصادرات بالمملكة المتحدة ضمانها لتمكين بنك بريطانى من تقديم تسهيلات قرض للمشروع بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه استرلينى وسيخصص ذلك لتمويل ٨٥٪ من قيمة بضائع وخدمات بريطانية يتم توريدها لعقود لا يقل قيمة كل منها عن ٢٠ مليون جنيه (ما لم يتم اتفاق آخر) وذلك قبل ١٩٨٢/١٢/٣١ ومتعلقة بالمشروع المشار اليه فى الفقرة «١» أعلاه خلاف

الأعمال الممولة من قبل المنحة المشار اليها بالفقرة «٢» أعلاه وسيتم تسديد القرض على أقساط متساوية نصف سنوية على مدى عشر سنوات اعتبارا من تاريخ انتهاء كل عقد • وسيتم تحديد سعر الفائدة على أساس سعر التصدير المتفق عليه (البالغ حاليا ٧٫٧٥٪) والسائد وقت ترسية العقد • وسيتم الاتفاق على كافة البنود الأخرى •

٤ ــ سوف تؤكد حكومة المملكة المتحدة على أن الالتزام بتوفير البضائع والخدمات اللازمة للمشروع من بريطانيا يتمشى مع شروط المنحة وشروط تمويل قروض الصادرات البريطانية والشروط العادية للهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى بما فى ذلك العطاءات المقدمة بناء على مستندات معدة من قبل الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى •

٥ ــ سوف تحتفظ حكومة جمهورية مصر العربية لصناعة المملكة المتحدة بالحق فى التقدم لمناقصات للأعمال الخاصة بتنفيذ المشروع المشار اليه فى الفقرة «١» أعلاه فى حدود المنحة الملتزمة بها الهيئات البريطانية والتمويل المضمون والمتاح مستقبلا بمعرفة هيئة ضمان الصادرات البريطانية •

٦ ــ سوف توفر حكومة جمهورية مصر العربية الاعتمادات اللازمة لتغطية التكاليف المحلية لمشروع الضفة الشرقية (والمقدر بمبلغ ٥٨٠ مليون جنيه مصرى) وذلك لضمان تنفيذ المشروع فى الوقت المحدد بمعرفة السلطات المصرية المختصة • وسيتم ترسية العقود الممولة اما على مقاولين أو موردين أو بريطانيين أو شركات مصرية بريطانية مشتركة •

٧ ــ سوف تخطر حكومة المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية كل منهما الأخرى عن أية مشاكل رئيسية قد تنجم عن تنفيذ هذه الترتيبات وذلك حتى يمكن لكل من الحكومتين تدارس أى اجراء يكون مطلوب اتخاذه •

٨ ــ سوف تصبح هذه المذكرة نافذة ومعمول بها اعتبارا من تاريخ توقيعها •

وقد تم التوقيع بالقاهرة فى ١٩٨١/٥/٦ باللغة الانجليزية •

عن	عن
حكومة المملكة المتحدة	حكومة جمهورية مصر العربية

ملحق

مشروع الصرف الصحى للقاهرة الكبرى
(خطة الضفة الشرقية)

مشروع النفق الرئيسى :

١ ـ اختبارات تربه •

٢ ـ مشروع النفق الرئيسى •

٣ ـ بربخ من الأميرية الى الخصوص •

٤ ـ محطـة طلمبات الخصوص •

٥ ـ محطـة طلمبات العمومية بالأميرية •

٦ ـ محطـة طلمبات الزاوية بالأميرية •

٧ ـ النفق من الأميرية الى عين الصيرة •

٨ ـ تحويلة الخصوص الى شـبرا •

المشروع الرئيسى للضفة الشرقية :

٩ ـ بربخ من الخصوص الى القلج •

١٠ ـ الانفـاق الفرعيـة •

١١ ـ الانفـاق الصـخرية •

١٢ ـ أعمـال المعالجة بالقلج •

١٣ ـ أعمال معالجة المخلفات بالجبل الأصفر •

وسيتم وصف كل هـذه الأعمال بالتفصيل فى أمر الشغل رقم ٣ طبقـا للاتفاق المعد بتاريخ ٩/٤/١٩٧٩ بين كل من الهيئة العـامة للمجارى والصرف الصحى والامبريك والمتضمن الخـدمات الاستشارية والهندسية لتوسـيع نظام المجارى بالقاهرة •

وزارة الخارجية

قـــــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٨ الصادر فى ١٩٨٨/٥/١٥ بالموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة بشأن مشروع الصرف الصحى للقاهرة الكبرى والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٥/٦ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢١ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥ ؛

قـــرر :

(مادة وحيـــدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية مذكرة التفاهم بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة بشأن مشروع الصرف الصحى للقاهرة الكبرى والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٥/٦

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨١/٥/٦ .

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد